

Ayuba Wabba
President
Président
Präsident
Presidente

جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين
الديوان الملكي الهاشمي
عمّان - الأردن

Sharan Burrow
General Secretary
Secrétaire générale
Generalsekretärin
Secretaria General

3 آب 2020

HTUR

الهجمات الأخيرة على نقابة المعلمين الأردنيين

جلالة الملك،

بالنيابة عن 200 مليون عضو ينتمي إلى الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC)، ومن بينهم أعضاء في الأردن، نكتب إليكم لكي ندين الهجمات الأخيرة على نقابة المعلمين الأردنيين (JTS).

بلغ إلى علمنا أنّ قوات الأمن العام الأردني اقتحمت وأغلقت مبنى النقابة الرئيسي في عمّان، بتاريخ 25 يوليو/تموز 2020، كما أغلقت 11 فرعاً في كافة أنحاء البلاد، واعتقلت جميع أعضاء مجلس النقابة البالغ عددهم 13. تبع ذلك قراراً بإغلاق مكاتب النقابة لمدة سنتين أصدره النائب العام حسن العبدلات، وكان قرر قبلها كفت يد مجلس النقابة تمهيداً لاستبداله بمجلس آخر غير منتخب، وذلك على الرغم من أنّ قانون نقابة المعلمين لعام 2011 ينصّ على أنّ حلّ المجلس يكون فقط بتصويت من قبل ثلثي أعضاء اللجنة المركزية أو بقرار قضائي. ضمن أحكام القانون الأردني، لا يملك النائب العام الصلاحية التي تخوّله إصدار قرارات قضائية. وبحسب التقارير التي وصلتنا، فإنّ أعضاء مجلس النقابة المعتقلين حُرّموا من زيارة أهاليهم لهم لفترة طويلة، ولو حتى من أجل إيصال الأدوية الضرورية لهم. أدّى هذا، بالإضافة إلى إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهم ظلماً، إلى تدهور حالتهم الصحية والإدخال الطارئ إلى المستشفى للدكتور ناصر النواصرة، نائب رئيس النقابة، ومعتصم البشتاوي، أمين سر النقابة، وعضو المجلس عبد السلام العياصرة. كما يعاني نور الدين نديم، الناطق باسم النقابة، من أمراض في القلب وأدخل إلى العناية المركّزة.

بتاريخ 29 يوليو/تموز 2020، وعندما نظم المعلمون احتجاجاً سلمياً في عمّان لإدانة هذا التدخّل السافر في شؤونهم النقابية، قوبلوا بالعنف والاستخدام المفرط للقوة من قِبل الشرطة. اعتقل قرابة 500 معلم ذلك اليوم، وما زالت الاعتقالات مستمرة حتى تاريخنا هذا.

إضافة إلى ما سبق، أصدر النائب العام قراراً يمنع النشر بخصوص هذه الأوضاع، بما في ذلك مشاركة المحتوى أو التعليق من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

جلالة الملك، نوّد أن نوّكد على أنّ حرية العمل النقابيّ هو حقّ عالميّ من حقوق الإنسان، يحميه الدستور الأردني والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الأردن. إن التدخّل الحكومي في النقابة والقمع العنيف للاحتجاج السلمي يشكلان انتهاكاً جدياً للحق في حرية العمل النقابيّ. إنّ منع أعضاء النقابة والرأي العام من مناقشة هذه القضايا يعدّ تعدياً واضحاً على الحق في حرية التعبير، وهو حق ضروري لعمل النقابات العماليّة المستقلة.

عقب اعتقالهم غير القانوني، والمعاملة السيئة التي تلقوها، وإضرابهم عن الطعام، فإن صحة، بل وحتى حياة، بعض قيادات النقابة في خطر داهم، وسنحمل الحكومة الأردنية مسؤولية سلامتهم.

بناء على ما سبق، فإننا نطلب منكم التدخّل الفوري للإفراج عن المعلمين المعتقلين وأعضاء مجلس النقابة وعلى وجه السرعة، وإلغاء قرار النائب العام بوقف عمل النقابة، والامتناع عن أي هجمات أو تضيق عليها وعلى أعضائها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،



الأمين العام